المبحث الثالث

أنواع السياسات الصناعية

1-السياسات الصناعية العامة

وهي السياسات التي تركز على القضايا الأفقية، التي تتصل بالصناعة بشكل غير مباشر، مثل البحث والتطوير، الابتكار والاستثمار، والتعليم، الصحة، وبقية الأنشطة ذات التأثير غير مباشر، وتتضمن السياسات التي تستهدف تشجيع الاستثمار، أو توزيع الموارد، كما تندرج ضمنها أيضًا السياسات التعليمية، الصحية والثقافية. وتقوم هذه السياسة برسم الخطوط العريضة لبيئة الأعمال، وتضع الإطار المؤسسي الذي تعمل فيه الصناعة، وتستهدف جميع القطاعات بالتساوي ودون تمييز.

2-السياسات الخاصة بأنشطة محددة

هذه السياسات انتقائية لكونها تستهدف **أنشطة محددة** في العملية الإنتاجية مثل البحث والتطوير، أو الابتكار **في قطاعات صناعية معينة**

3-السياسات **الخاصة بصناعات محددة**

وهو ما يعرف المنهج الضيق للسياسات الصناعية لكون هذه السياسة تركز اهتمامها على فروع صناعية محددة، كالسياسات التي تهدف إلى تطوير الصناعات عالية التقنية، أو السياسات التي تهدف مساعدة الصناعات المتعثرة.

4-السياسات الخاصة بأقاليم أو مناطق محددة

تشترك مع الأنواع السابقة من السياسات ولكنها تركز على إقليم معينة او محافظة معينة .

5-السياسات الخاصة بمؤسسات محددة أو بمشروعات محددة

يمكن للسياسة الصناعية أن تستهدف منتجات معينة، أو أنشطة معينة، أو مؤسسات معينة داخل القطاع دون الحاجة إلى استهداف القطاع ككل.

وبشكل عام هناك نوعين من إجراءات السياسات الصناعية وهي العمودية والافقية.

أولا: السياسات الصناعية العمودية (المباشرة)

وهي مجموعة الإجراءات ، التي تصب في مصلحة فروع صناعية معينة (منتقاة) وتستهدف التأثير على أنتاج تلك الصناعات ، خلال المدى القصير. وتعني عدم اتخاذ إجراءات تخص جميع الفروع الصناعية من دون تمييز، بل قرارات تخص فروع صناعية معينة وتعالج أوجها محددة في النشاط الصناعي.

وهناك من يطلق عليها **بالسياسة الصناعية النوعية** لكونها تتوجه إلى جزء من المؤسسات تبعا لنوعية نشاطها الإنتاجي أو تبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة.

وتميل السياسات الصناعية العمودية إلى التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى من اجل التعاون في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي تخص المتغيرات التي يمكن ان تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، ومن أهمها : -الناتج المحلي الاجمالي؛ الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشرة؛

3-المبررات لاستخدام السياسات الصناعية العمودية (المباشرة) :

هناك العديد من المبررات الاقتصادية التي تستخدم لتبني **السياسات الصناعية العمودية** واهمها

أ. **حجة الصناعة الناشئة هي** من اكثر المبررات وضوحاً لاستخدام **السياسات الصناعية العمودية** وذلك لحاجتها لاستخدام الحماية التجارية الانتقائية.

ب. **زيادة التركز في السوق الدولية،** نتيجة لهيمنة الشركات متعددة الجنسية على الانتاج العالمي والتكنولوجيا والتجارة الدولية فضلا عن تسارع معدلات التغير التكنولوجي، التي جعلت الانتاج كثيف المعرفة. كل هذه العوامل تؤثر سلباً على آفاق التنمية في البلدان النامية وتظهر الحاجة للتدخل الحكومي.

ت. حجة فشل السوق التي تعيق وظيفة الاسواق الحرة وتمنع قدرة البلدان على تحقيق الاهداف التنموية ، ولهذا فأن وجود حالة فشل السوق يعتبر مبرراً تقليدياً لتدخل الدولة واستخدام السياسة الصناعية العمودية.

ث. **اسهمت العولمة في توسيع نشاطات المصانع العالمية الكبيرة،** التي تتمتع بعدد من المزايا المرتبطة بالتكنولوجيا وبالتجربة والمعلومات عن الاسواق والتسويق والتوزيع ووفورات الحجم مما يجعل المصانع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية غير قادرة على المنافسة ويظهر الحاجة الى الرعاية والدعم والتدخل الحكومي.

ج. **السوق غير الكاملة** :هناك حاجة للتدخل عندما تكون الاسواق يشوبها التشوه نتيجة لغياب شروط المنافسة الكاملة ، وهو ما يعرف بالسوق غير الكاملة (imperfect)

ح . **فرضية العامل المفقود**: يستند التدخل الحكومي في عملية التصنيع على **فرضية العامل المفقود** في البلدان النامية نتيجة للنقص في عنصر رأس المال والتكنولوجيا والريادة، ولهذا فأن الحكومة تحتاج الى وسائل عديدة لتحقيق النمو. ان اسواق رأس المال غير الكاملة لا يمكن لها ان تولد ما يكفي من المدخرات او توزيعها بشكل كفء دون ان يكون هناك شكل من اشكال التدخل في السوق.

خ. **هيمنة الصناعات كبيرة الحجم** على النشاط الإنتاجي ينعكس سلبياً على الصناعات الصغيرة، والمتوسطة. ولهذا فأن تدخل الدولة هنا يمكن ان يوفر مجالاً لوضع الصناعات الصغيرة ضمن إطار الاهداف التنموية.

د. **تحتاج البلدان النامية الى دفعة قوية** وان قوى السوق لوحدها لا يمكن ان تؤدي الى اعادة توزيع الموارد نحو النشاط الصناعي من قطاعات الزراعة والمواد الخام لهذا يتطلب الامر تبني السياسة الصناعية التي تعمل على تغيير هيكل الحوافز لتحقيق هذا الهدف

الانتقادات ضد استخدام السياسة الصناعية العمودية منها، واهمها:

أ. ان استخدام السياسة الصناعية العمودية يخضع دائماً للجدل لكونها تسهم اعادة توزيع الموارد فيما بين الصناعات بطرق لا تتوافق مع مؤشرات السوق مما يجعلها مشوهة لمؤشرات السوق فأنها تفتقر الى الكفاءة وتجعل اداء الصناعة ضعيفاً

ب. ان تفضيل بعض الصناعات على غيرها يشجع السلوك الريعي لدى مجموعات المصالح وجماعات الضغط السياسي ، ويجعلهم يعملون على التأثير على السياسة العامة من اجل تقديم الدعم لتلك الصناعات لأغراض ومنافع شخصية.

ت. ان الذين يبررون التدخل الحكومي استناداً الى فشل السوق فأن اتباع المدرسة النيوكلاسيكية يرون أن نتائج فشل البيروقراطية الحكومية أسوأ نتائج فشل السوق.

ث. ويشار ايضاً الى ان استخدام القيود الكمية على الاستيرادات، دفع المصانع الى التنافس على اجازات الاستيراد للحصول على الربح الناتج عنها مما يؤدي الى زيادة مستوى الفساد واهدار الموارد على النشاطات غير المنتجة الباحثة عن الريع

ج. وهناك من يقول بأن الصناعات الناشئة التي تحصل على الحماية لن تنضج ابداً.

ثانيا: السياسات الصناعية الأفقية (الغير مباشرة)

تهدف الحكومة من استخدام السياسات الصناعية الأفقية الى إيجاد بيئة صديقة للأعمال ومؤاتيه لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، بالإضافة لتوسيع نطاق البنية التحتية، **كما**

تهدف إلى الحد من تشوهات السوق وزيادة المنافسة المفتوحة والشفافة، والحد من مخاطر فشل السياسات المرتبطة بتدخلات فاقدة الوجهة.

وتعمل **السياسات الأفقية** بدون تميز بين فروع ومناطق النشاط الصناعي وتكون دائميه وليست مؤقتة

مبررات السياسة الافقية

من اهم المبررات لاستخدام السياسات الافقية الآتي:

1-تعمل على تقليل التشوهات التي تتولد من جراء استخدام السياسات العمودية، لأنها تعزز المنافسة. وتميز بين فروع ومناطق النشاط الصناعي وتكون دائميه وليست مؤقتة

2-تعمل على اضعاف الحوافز التي تدفع للبحث عن الريع والتخلص من مرض الفساد، كما انها تعزز حالة الشفافية وتدعم الانسجام الاجتماعي. لكونها تساعد على تقليص سيطرة الحكومة وتبعد المشكلات الناجمة عن استخدام السياسات العمودية.

3-تمتلك القابلية على التكيف مع ظروف السوق المتقلبة لان منافعها لا يتم قطفها من قبل المجموعات التي تعمل على ادامة الوضع القائم من اجل ادامة المنافع واستمرار الفساد

الانتقادات التي توجه الى السياسة الصناعية الأفقية

1. إن بعض السياسات الأفقية طويلة الأمد في تأثيراتها وخاصة التعليم والبحوث والتطوير.
2. ان العديد من حالات فشل السوق لها طابع خاص بقطاع معين ولا يمكن مواجهته **بالسياسة** الأفقية.
3. إن المنافع من استخدامها تميل الى الانتشار بين القطاعات ولهذا ليس هناك جهات مؤثرة تدافع عن هذه السياسة.